

والصالتان اب ماله الآيسة وماله الصغيرة
 ومثلها ذوات الحيض المتقدمة في قولهم فلفنوهن
 لعدهن وقولهم في غير المتوفي عنهن ان اي ناهنا
 مخصوص بآية البقرة واولات الاحمال مبتدا
 واجلته مبتدا ثاني وان يضع خبر الثاني والثاني
 وخبره خبر الاول والاحمال جمع محل بفتح الحاء كسبت
 واحجاب او متوفي عنهن ازواجهن ان يترك ال
 بقاء عموم واولات الاحمال فهو مخصوص لآية بقره
 بانفسه اب ماله يمكن حواصل وانما لم يذكر لان
 الحافظة على عموم ههنا اولي من الحافظة على
 عموم ذاك ان يضع جملة ابي فاة امامت
 في بطنه مثل لو شققتن عدت من المذكور في العدة
 اي من تقاصيلها وقولهم اي بينه ووجه
 اسوهنا هذا بيان لما شرط من التقوي في قوله
 تقا ومن يتقي الله فله اجر كبير عمل بالتقوي
 في شان المعتدات فقيل هلكتوهن اي المطلقات
 هذا التقيد انما هو من السياق والافضل مفرقة
 تجب لالاسكني سوا كان فزها مطلق او يموت فالتوفي
 عنها يجب لالاسكني ولا يجب له النفقة ولو كانت حاملا
 من حيث سكنه ام ببعضه من لبعضه وميت
 مكان اي هلكتوهن كما ظ من حيث سكنتم اي بعض
 مكان

مكان سكنتم من وجدكم بغيره الوارثان القوا
 باعادة الحار راجع للوجهين ويقفه ابو حبان
 بان تكرير العامل لم يبعد في عطف ابيات فالاول يرجع
 للمبدئية اما دونها اب لالساكن التي دونها
 اي دونها لم تكن سكنكم والمراد دونها في الطاقه بان
 يكون محصلا ميقنا لانفاغ سورها ونفا سنها في
 دون ما في وسع الابن في الطاقه اي ان طاقته لا
 اقل من طاقته ما في وسعه ولا لا يكلف ما فوق
 طاقته من الساكن لا يكلف ما دونه ولا يقبل بل
 لا بد ان يكون الساكن لا يقبل او النفقة عطف
 على الساكن وقولهم فيفتدين ان هذا محمول على الرجعية
 فانما تجب نفقة من لا يصيرها عليها لاجل ان تقدي
 نفسا منه وان كان اولات حمل الآيسة فالبقرة ذكر
 الفاية فيه رفع توهم ان النفقة تستقدر بمقدار
 معي عدة الاقرا او انه اذا طالت مدة الحمل
 لا تجب النفقة زمن الاطالة فان ارضعت لكم
 لانه هذا الحكم مفروض في المطلقات وايضا وان
 ليامر بعضكم بعضا بالبروف وقولهم بالتوافق على
 اجراء ارجع معلومة وان تعاسرتن فترفع
 له اخرى ههنا فيه معاشية للام على العاسرة ان قلت
 العاسرة هي فعل الاب والام فلم اختصت الام بالذكر في الجزا